



رسالة القدس

نشرة يومية لأخبار مدينة القدس

تصدر عن اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم

- مستوطنون بينهم "حاجامات" يقتحمون الأقصى .
- (محدث) القدس: قوات الاحتلال تعتقل 4 مواطنين بينهم فتى .
- الحكم على أسيرين من القدس بالسجن لسنوات .
- قوات الاحتلال تعتقل مقدسياً بدعوى حيازته أسلحة مسروقة .
- بلدية الاحتلال في القدس تصادق على ترخيص مخطط مصعد البراق .
- الجمعية العامة للأمم المتحدة تعتمد خمسة قرارات تتعلق بفلسطين .
- ريفلين يلتقي مسؤولين يهود ومسلمين حول قانون منع الأذان عشية طرحه .



* مستوطنون بينهم "حاخامات" يقتحمون الأقصى

القدس 1-12-2016 وفا- اقتحمت مجموعات متتالية من المستوطنين، اليوم الخميس، المسجد الأقصى المبارك من باب المغاربة، بحراسة معززة ومشددة من قوات الاحتلال الخاصة.

وقال مراسلنا، إن المجموعات ضمت عددا من "الحاخامات"، الذين قادوا حركات إيمانية لصلوات وشعائر تلمودية في المسجد المبارك، في الوقت الذي تصدى فيه مصلون لهذه الاقتحامات والحركات الاستفزازية بمظاهرات التكبير الاحتجاجية.

وكانت منظمات "الهيكل المزعوم" دعت أنصارها الى تنفيذ سلسلة من الاقتحامات الجماعية الواسعة اليوم، دعما للبويرة الاستيطانية "عمونا" في رام الله، عقب قرار محكمة الاحتلال العليا بعد شهر ونصف الشهر.

* (محدث) القدس: قوات الاحتلال تعتقل 4 مواطنين بينهم فتى

القدس 1-12-2016 وفا- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، فجر اليوم الخميس، 4 مواطنين بينهم فتى، من مدينة القدس المحتلة.

وقال مراسلنا، "إن قوات الاحتلال اعتقلت الفتى محمد عطون (17 عاما)، نجل النائب المقدسي المبعد أحمد عطون، وابن عمه محمد (19 عاما)، بعد دهم منزلي ذويهما في قرية صور باهر جنوب شرق القدس المحتلة، والاعتداء عليهما بالضرب المبرح، قبل اقتيادهما إلى مركز التوقيف والتحقيق المعروف باسم "المسكوبية"، غرب القدس المحتلة.

وفي السياق، اعتقلت قوات الاحتلال الشاب فضل الرجبي، بعد دهم منزله في بلدة الرام شمال القدس، والفتى حمزة عماد عياد (19 عاما) من بلدة ابو ديس، بعد اقتحام منزل ذويه فجرا.

* الحكم على أسيرين من القدس بالسجن لسنوات



القدس 30-11-2016 وفا- حكمت محكمة الاحتلال، اليوم الأربعاء، على أسيرين مقدسيين من قرية العيسوية وسط القدس المحتلة، بالسجن الفعلي لعدة سنوات.

وأفاد مراسلنا بالقدس بأن محكمة الاحتلال أصدرت حكماً على الأسير المقدسي طارق درويش، 8 سنوات ونصف السنة، كما قضت نفس المحكمة بالسجن الفعلي لمدة خمس سنوات ونصف على الأسير حكيم درباس.

* قوات الاحتلال تعتقل مقدسياً بدعوى حيازته أسلحة مسروقة

القدس - اعتقلت قوات الاحتلال، فجر اليوم الخميس، مقدسياً يبلغ من العمر (40 عاماً) من سكان بلدة الرام، بتهمة حيازته أسلحة ومعدات إسرائيلية مسروقة.

وقال ناطق باسم الشرطة الإسرائيلية في بيان، بأن عملية الاعتقال والتفتيش تمت بناءً على معلومات استخباراتية، مبيناً أنه تم العثور على أسلحة وقنابل غاز مسيلة للدموع ومعدات عسكرية وأخرى مدنية مسروقة.

* بلدية الاحتلال في القدس تصادق على ترخيص مخطط مصعد البراق

القدس - "الأيام الالكترونية": قررت لجنة التراخيص التابعة لقسم التخطيط والبناء في بلدية الاحتلال في القدس، الموافقة على إصدار ترخيص لمخطط بناء مصعد البراق، بين حارة الشرف وساحة البراق، والذي يحتوي على نفقين أحدهما عامودي والآخر أفقي، وذلك بهدف تسهيل الوصول بين حارة الشرف ومنطقة البراق، الذي تبعدهما ارتفاعات بينهما تصعب وصول السياح الأجانب والمستوطنين الإسرائيليين، من الارتفاع الأعلى في منطقة حي الشرف في القدس القديمة، الى المنطقة الأسفل في منطقة حائط البراق.

وقال المركز الإعلامي لشؤون المختص بشؤون القدس والأقصى "مسرى"، إن جلسة خاصة بهذا الشأن، عقدت يوم الاثنين الماضي، وصادق خلالها على منح ترخيص للمخطط بغية البدء في العمل، وذلك بعد 10 سنوات من التخطيط والمتابعة، ويبدو أن المشروع سيخرج الى حيّز التنفيذ قريباً.



وأضاف "مسرى ميديا": إن المخطط يقضي أولاً، بحفر نفق عامودي في داخل الصخر، بعمق نحو 25 متراً، بالقرب مما يسمى "كنيس المبكى"، على الطرف الشرقي لحارة الشرف - أو ما يسميه الاحتلال الحي اليهودي-، ليصل الى مستوى ساحة البراق، ومن ثم حفر نفق أفقي من النقطة نفسها، بطول نحو 60 متراً تصل الى الطرف الغربي لساحة البراق، وضمن النفق العامودي سيتم تركيب مصعد كهربائي، أما النفق العامودي فسيشكل معبراً إلى منطقة ساحة وحائط البراق.

وسيتطلب على المصعد اسم "مصعد باروخ"، على اسم الثري اليهودي "كلاين باروخ"، الذي تبنى مصاريف مشروع المصعد الكهربائي، بقيمة 10 مليون شيكل (2.5 مليون دولار أميركي)، أما التكلفة الإجمالية للمشروع فستصل الى 35 مليون شيكل (نحو 9 ملايين دولار أميركي).

* الجمعية العامة للأمم المتحدة تعتمد خمسة قرارات تتعلق بفلسطين

رام الله- الحياة الجديدة- اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أمس الأربعاء، وبأغلبية ساحقة، خمسة قرارات تتعلق بفلسطين. ووفق بيان صادر عن مكتب المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة فإن القرارات هي: 1- القرار المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية" (تحت بند قضية فلسطين) وكانت نتيجة التصويت كالتالي: - (153) مع، و (7) ضد (كندا، إسرائيل، جزر المارشال، ميكرونيزيا، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة). - (7) امتناع (أستراليا، الكمبيرون، هندوراس، بابواغينيا الجديدة، باراغواي، تونغغا، فانواتو).

2- القرار المعنون "القدس" (تحت بند الحالة في الشرق الأوسط) وكانت نتيجة التصويت كالتالي: - (149) مع، و (7) ضد (كندا، إسرائيل، جزر المارشال، ميكرونيزيا، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة). - (8) امتناع (أستراليا، الكمبيرون، غواتيمالا، هندوراس، بنما، بابواغينيا الجديدة، باراغواي، فانواتو).

3- القرار المعنون "البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة بشأن قضية فلسطين (تحت بند قضية فلسطين) وكانت نتيجة التصويت كالتالي: - (153) مع، و (7) ضد (أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر المارشال، ميكرونيزيا، بالاو، الولايات المتحدة). - (7) امتناع (الكمبيرون، هندوراس، ناورو، باراغواي، توغو، تونغغا، فانواتو).



4- القرار المعنون "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف" (تحت بند قضية فلسطين) وكانت نتيجة التصويت كالتالي: - (100) مع، و (9) ضد (استراليا، كندا، غواتيمالا، إسرائيل، جزر المارشال، ميكرونيزيا، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة)، بالإضافة إلى (55) امتناع.

5- القرار المعنون "شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة" (تحت بند قضية فلسطين) وكانت نتيجة التصويت كالتالي: - (98) مع، و (9) ضد (استراليا، كندا، غواتيمالا، إسرائيل، جزر المارشال، ميكرونيزيا، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة)، بالإضافة إلى (57) امتناع. وبعد التصويت، صرح المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة السفير الدكتور رياض منصور بأن هذا الدعم الدولي الكبير هو استمرار للتصويتات التي تمت في الأسابيع الماضية على القرارات الأخرى المتعلقة بفلسطين مؤكدة الجمعية العامة بذلك على الدعم الكبير للقضية الفلسطينية على الرغم من المحاولات البائسة والفاشلة لإسرائيل في إقناع المجتمع الدولي بعدم دعم هذه القرارات. وأضاف: ركزت الجمعية العامة في قراراتها على إدانة الاستيطان وتهديد إسرائيل في حال استمرارها في هذا العمل غير القانوني أن تقع تحت طائلة المساءلة وهذه لغة تصعيدية جديدة تستعملها الجمعية العامة في هذا الشأن. وتجدر الإشارة إلى أن دول الاتحاد الأوروبي جميعها صوتت لصالح هذه اللغة الجديدة كما فوضت الجمعية العامة لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف للقيام بسلسلة من النشاطات والفعاليات في عام 2017 بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني بهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام 1967 وقررت اللجنة القيام بكل هذه النشاطات بناءً على هذا التكليف تحت شعار عام 2017 العام الدولي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

* ريفلين يلتقي مسؤولين يهود ومسلمين حول قانون منع الأذان عشية طرحه

استضاف رئيس الدولة رؤوبين ريفلين، اليوم الثلاثاء في مكتبه في مدينة القدس، قادة من الدين اليهودي والاسلامي، على خلفية طرح قانون منع الأذان. وقال ريفلين كما جاء في بيان عممه مكتبه: "مدينة القدس لطالما جمعت بين صلوات اليهود وصوت الأذان وأجراس الكنائس، وأنا ابن مترجم القرآن وعليه طلبت عقد هذه الجلسة معكم لنبحث سبل التقدم حتى بوجود خلافات، معتقداً أن للقاء من هذا القبيل ستكون تأثيرات إيجابية على كافة المواطنين."



وقال الرب الرئيسي للقدس، أرييه شطرن: "أعتقد أن علينا أن نخرج من هنا بكلمة موحدة، تؤكد الاهتمام بمعالجة قضية صوت الأذان المرتفع والذي يشكل مشكلة في بعض الأماكن، ومن الناحية الأخرى، العمل على وقف سن القانون الحالي."

بدوره، شدد قاضي المحكمة الشرعية، عبد الحكيم سمارة على أنهم "على استعداد لإيجاد حلول في الأماكن التي تشكل فيها مكبرات الصوت إزعاجًا كبيرًا، وأن الجميع موافق على أنه يجب العمل على خفض الصوت في بعض الأماكن الحساسة وأنهم على استعداد للعمل وفقا لهذا الأمر، بغض النظر عن سن القانون."

وقال الرب يوسف يشر، راب عكا: "عكا تشكل نموذجًا للتعايش بين العرب واليهود. لا أقول أنه لا توجد مشاكل، ولا أقول أنه لا توجد بعض الضغينة إلا أننا بالرغم من ذلك نتحاور ونلتقي ويمكننا التغلب على المشاكل بالحوار وأرى أن الحوار أقوى من القانون."

وقال رئيس لجنة الأئمة، الشيخ محمد كيوان، والذي يمثل نحو 400 إمام: "كرامة الإنسان فوق كل اعتبار. سنحافظ الواحد على الآخر. نحن مرتبطون الواحد مع الآخر، وليس لنا حلاً آخر، وكلنا أمل أن نستطيع التوصل الى اتفاقات بعيدا عن القانون. لقد طالبنا بشكل مبدئي بخفض الصوت. مصيرنا واحد ومستقبلنا واحد. سنحضر مهندسين لفحص الأمر ونناشد كافة المصلين بالاهتمام بخفض الصوت والأخذ بعين الاعتبار هذه النقاط الهامة" بحسب البيان الصادر عن مكتب رئيس الدولة.

بيان محكمة الاستئناف الشرعية

وفي السياق صدر عن ديوان رئاسة محكمة الاستئناف الشرعية العليا في القدس، البيان التالي: "جرى صبيحة هذا اليوم اجتماعنا برئيس الدولة روبي رؤوبين ريفلين وتمت مناقشة مشروع قانون المساجد والمؤذنين المشؤوم بحضور العديد من ذوي الشأن والمدعوين ومنهم رئيس محكمة الاستئناف الشرعية العليا في القدس الشريف ومدير الدائرة الاسلامية بقسم الطوائف في وزارة الداخلية وكذلك نقيب الأئمة في الدائرة، وحضر الاجتماع رابي عكا وكذلك رابي القدس الرئيسي.



وتابع البيان: "وقد أوضحنا لرئيس الدولة بما لا يحتمل التأويل: أن هذا القانون هو قانون استفزازي بامتياز ولا مكان له ولا لزوم لمثله ... وان شعائر الدين لا تلغيتها القوانين الجائرة لأنها تقع ضمن قانون حرية الدين والمعتقد، وان مثل هذا القانون قد يؤدي الى استقالة جماعية لكل المؤذنين الثابتين في المساجد مما سيخلق فوضى لا يمكن لأحد السيطرة عليها، وبيّنا له أنه لا نستطيع ولا مجال للتحوار حول الأذان الذي هو من صميم شعائر الاسلام، وغير مقبول علينا غير هذا الموقف ... لذا نطالب أولاً وأخيراً بقرار هذا القانون نهائياً حفاظاً على حرية الدين وعدم كبت صوت الأذان الداعي الى التوحيد والصلاة والفلاح. لقد أبدى رئيس الدولة تفهمه وتأييده لموقفنا وكذلك راي عكا بشكل قطعي واصفين هذا القانون بالاستفزازي والانتقائي وانه يفتح الباب لحرب الحضارات بدل تعايشها وتفاهماتها."

ولفت البيان: "ووعده رئيس الدولة ببذل كل جهد مستطاع لصد إقرار هذا القانون بعد ان حذرنا من عواقبه الانية والمستقبلية، كما ووجهنا الى اتخاذ عدة خطوات من شأنها إقناع أصحاب القرار بالعدول عن هذا القانون ... وما زلنا نأمل بأن تتمكن من صد هذه الهجمة التقنية عن المسلمين ، وما زلنا نناشد العقلاء ان يعدلوا عن إقرار مثل هذا القانون لما سيلحقه من ضرر بالنسيج الاجتماعي في المدن المختلطة وغير المختلطة، ولما له من أثر سلبي وعنصري على حياة المسلمين في بلداتهم ومدنهم، هذا ونوضح إن أي بيان يخالف هذه الروح هو مخالف للحقيقة ويتحمل مصدره المسؤولية عنه.. والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون" إلى هنا نص البيان.
